مأزق الانتخابات الإسرائيلية وتبعاتها

عدنان أبو عامر *

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الانتخابات الأربعة الأخيرة التي تم إجراؤها في «إسرائيل» مع إيلاء أهمية أكثر لانتخابات مارس/ آذار 2021، وتتطرق الدراسة إلى مآلات تلك الانتخابات في إطار النظام السياسي الإسرائيلي الذي تجادل الدراسة بأن عيوباً ومشاكل جذرية تشوبه. تسعى الدراسة كذلك إلى استشراف قد تؤول إليه الأوضاع الإسرائيلية: داخليًّا وخارجيًّا خاصة فيما يتعلق بتشكيل الحكومة

* جامعة الأمة، فلسطين

الكلمات المفتاحية: الانتخابات الإسرائيلية، نتنياهو، الأحزاب، الكنسيت .

The Deadlock of the Israeli Elections and its Consequences

ADNAN ABU AMER *
ORCID NO : 0000-0002-7932-0829

ABSTRACT *This study aims to shed the light on the last four elections that were held in "Israel" giving more importance to the elections that were held in March 2021. The study deals with the consequences of those elections within the framework of the Israeli political system, which the study argues have a crises and fundamental problems. The study also aims to anticipate the Israeli situation, both internally and externally, especially with regard to the efforts of the formation of the government.*

* Al-Ummah University, Palestine

Key words: Israeli Elections, Netanyahu, Political Parties, Knesset

رؤيـــة تركيـــة
2021-(2/10)
137 - 150

DOI:10.36360/1560-010-002-007

مقدمة

ما يزال الإسرائيليون يعيشون تبعات ونتائج جولاتهم الانتخابية الأربعة الأخيرة المبكرة، ولاسيّما انتخابات مارس/آذار 2021، التي كشفت عن كثير من العيوب والثغرات التي تحيط بالنظام السياسي الإسرائيلي، وهو ما ترك تأثيراته السلبية على عموم الساحة الداخلية الإسرائيلية، على صعيد الإخفاق في تشكيل الحكومة الجديدة، أو شيوع أجواء من الاستقطابات الحادة بين الإسرائيليين أنفسهم، فضلًا عن تبعاتها الفلسطينية والعربية والدولية. السطور الآتية تسلّط الضوء على أبرز هذه الجوانب، ومعرفة مآلاتها، ومحاولة استشراف ما قد تؤول إليه الأوضاع الإسرائيلية: داخليًّا وخارجيًّا.

أوّلًا: نتائج الانتخابات وتفاعلاتها

لا تزال أصداء الانتخابات الإسرائيلية الرابعة والعشرين تتردد، وباتت حكاية المتنافسين على ترؤّس الحكومة المقبلة أكثر صلة من أي وقت مضى، وإذا لم يغيّر أحدهم موقفه، فسيضطر الإسرائيليون لزيارة صناديق الاقتراع مرة أخرى قبل نهاية هذا العام 2021. بعد مرور أكثر من 40 يومًا على الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة في مارس 2021، ما يزال الاشتباك السياسي الإسرائيلي يجري على قدم وساق، ويبدو أنه لا مفر من التوجه إلى انتخابات خامسة مبكرة، إلا إذا قرّر المرشحون لرئاسة الحكومة الجلوس معًا، وإيجاد حل لهذه المعضلة القائمة.[1]

هناك عدد لا بأس به من الملاحظات التي يمكن استنتاجها من الوضع الذي تجد «إسرائيل» نفسها فيه في نهاية الجولة الانتخابية المبكرة الرابعة خلال عامين، وهو ما يجعل المرشحين لحل هذه المعضلة عالقين في هذه الجولة من السباق، وهم: بنيامين نتنياهو ونفتالي بينيت ويائير لابيد. ومن المرجّح أن تؤدي نتائج الانتخابات الأخيرة إلى لعبة مزدوجة لقادة الأحزاب الإسرائيلية، بين محاولة تشكيل ائتلاف حكومي مستقر من ناحية، وتأكيد أنهم غير متسببين في إجراء انتخابات خامسة من ناحية أخرى ، مع أن الأوساط الحزبية الإسرائيلية تتداول جملة احتمالات وسيناريوهات لحلّ المعضلة القائمة.

لا يمكن القول على وجه اليقين إنه ستكون هناك انتخابات خامسة، لكنّه يبقى احتمالًا قويًّا في ضوء الظروف التي تغيرت، رغم أنه ليس الأكثر المرغوب بحدوثه، صحيح أنه ليس الاحتمال الوحيد الممكن، لكنه الأرجح، وفي هذه الحالة تبدو مرجّحة؛ فلا يوجد أحد من الأحزاب لديه تحالف يمكن تشكيله دون مواجهة جدار عال من الرفض.[2]

ولذلك فإن ما سيحدث في الأسابيع المقبلة سيكون لعبة مزدوجة لجميع المشاركين في المشاورات الحزبية، وهي لعبة لها هدفان: الأول دراسة جدوى تشكيل تحالف مستقر، والثاني تأكيد أن اللوم على عدم تشكيل ائتلاف لن يُلقَى على عاتقهم، مع أن جميع

رؤساء الأحزاب الإسرائيلية يريدون ائتلافًا، لكن هذا الائتلاف لا يمكن تشكيله، أو من الصعب جدًّا تشكيله، وهذا يطرح أسئلة حول عدم قدرته على البقاء والاستقرار، ولذلك فقد تضاءل احتمال تأسيسه كثيرًا بعد أن اتضح التعادل بين الكتل الحزبية الإسرائيلية.

كل هذه الفرضيات تذهب باتجاه ترجيح أن الانتخابات الخامسة هي النتيجة الأكثر تحققًا، لكن المشكلة أن واحدًا من التحالفات التي قد يجري تشكيلها، وحظي بأعلى احتمالية، لم يعد ذا صلة، لأن الأرقام لا تسمح بتشكيل ائتلاف يميني، ما لم تجري إضافة عوامل أخرى. أعادت نتائج الانتخابات النهائية الإسرائيليين مرة أخرى إلى حالة من الجمود، حيث لم يجرِ التوصل مجددًا إلى نسبة فوز واضحة طيلة الجولات الانتخابية الأربع، وهو ما لا يسمح بتشكيل حكومة مستقرة، ويبدو أن هذا هو الحال هذه المرة أيضًا، وهي فرصة لتسليط الضوء على أبرز السيناريوهات للحكومة الإسرائيلية التي قد تنشأ في الأسابيع المقبلة، مع تأكيد أن أيًّا منها لا يخلو من مشكلات خطيرة.

فبعد أربع جولات انتخابية مبكرة خلال عامين متلاحقين، وبعد أن جرى الإعلان عن النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ24، فإن مضمونها أن «إسرائيل» عالقة مرة أخرى، والإسرائيليون ليسوا متأكدين أنهم سيعثرون لأنفسهم على حكومة جديدة مستقرة؛ لأن الخلافات الجديدة تدور حول التفويض المتوقّع لتشكيل الحكومة لأيّ من الفائزين، وبخاصة بعد إعلان نتنياهو عن إخفاقه في تشكيل ائتلافه الموعود أوائل مايو 2021م.

لذلك لا يمكن لأي كتلة برلمانية، من مؤيدي نتنياهو أو خصومه، أن تدعي القدرة على تشكيل حكومة بمفردها، وللمرة الرابعة على التوالي، لم يتمّ التوصل إلى قرار من شأنه أن يسمح بتشكيل حكومة ما، وهذا يجعل أن تبدو فرص تشكيل الحكومة منخفضة.

تؤكد مؤشرات انتخابات الكنيست الأخيرة، أن النتائج متقاربة، وأن الجولة الرابعة انتهت في غضون عامين «من دون فائز واضح»، لأن وجود نتنياهو في المشهد يمثل «مشكلة»، لكن التشابكات القائمة في النتائج الأولية تتطلب تنازلات كبيرة وبعيدة المدى، ولهذا السبب بات من المستحيل إعلان فائز واضح في انتخابات 2021.

من المتوقع أن يكون نصف الإسرائيليين راضين عن نتائج انتخاباتهم، وسيخرج النصف الآخر أقل رضًا منهم، مما يجعلهم يعيشون أجواء الحرب، الحرب على كل صوت، والحرب لإنقاذ «إسرائيل» من الفوضى التي تنتظرها، أما الملاحظة الأهم فتتعلق بنتنياهو، الذي يعترف أنصاره بأنه المشكلة، لأنّه يصرّ على التمسك بمنصبه، وهو ما يؤكد أنه هو المشكلة، رغم أنه قام بالكثير من التحركات السياسية والحزبية، والساحة السياسية تتقارب بسهولة أكبر حول الليكود، في الطريق إلى تشكيل ائتلافه الحكومي.[3] في مثل هذه الحالة، يمكن تقديم عدد من المطالبات لعل أهمها أن مصلحة «إسرائيل» ربما تجبر

نتنياهو على التفكير والتحرك، فيما تستدعي من معارضيه أن يدركوا أن محاولتهم تغيير الحكومة من خلال حرمان رئيس الوزراء من الشرعية، باءت بالإخفاق أربع مرات، وأنه حان الوقت لكي تقبل الدولة قرار الناخبين. أثارت أزمة الانتخابات الإسرائيلية ظهور فكرة الانتخابات المباشرة لرئيس الوزراء، في ظلّ تعثر تشكيل الحكومة، وإجراء أربع جولات انتخابية في غضون عامين، بزعم أنها قد تساعد نتنياهو بتشكيل الحكومة المقبلة، ولذلك فهو يدفع بها بكل قوته، رغم أن المناقشة الجادة لها تظهرها مجرد خدعة، فحتى لو فعل المستحيل، وحشد أغلبية في الكنيست لتغيير القانون الأساسي، ونجح في انتخابه رئيسًا للوزراء، فسيظل بحاجة لأغلبية للمصادقة على الحكومة، وتمرير الميزانية.

مع أن الطريقة المقترحة لانتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر قد تساعد نتنياهو على خرق مبدأ حكم الأغلبية لمصلحة الكسب اللحظي، وفي النهاية فإن الثمن سيكون باهظًا وطويل الأمد، ولاسيّما أن هذا الانتخاب يتزامن مع بدء محاكمته، وحجم التغطية الإعلامية.[4] وفي إطار المفاوضات بين الأحزاب الإسرائيلية المرشح انخراطها في الحكومة المقبلة، هناك عدة خيارات مطروحة على الطاولة، تتضمن جميعها تشكيل الحكومة من قبل نتنياهو، الذي أعلن إخفاقه بتشكيل الحكومة، فهل سيتم تشكيلها مع منشقّين من أحزاب أخرى، أم يحصل التناوب على رئاستها، وربما يبقى الليكود خارج الصورة هذه المرة؟ وهل جميع هذه الخيارات كفيلة أم لا بحل الاشتباك السياسي القائم؟

في غضون ذلك، يخوض نتنياهو ونائبه غانتس خلافات حول تعيين وزراء جدد في الحكومة، وهناك تعيينات كبار أخرى ما تزال عالقة، والنزاعات في الحكومة مستمرة، وعدم وجود ميزانية تجعل من الصعب عليها أن تعمل، وقد تضر بتزويد «إسرائيل» باللقاحات الإضافية، وفي الأسبوع الذي أدى فيه الكنيست الـ24 اليمين، فلا يوجد مخرج في أزمة النظام السياسي، ولن ينقذ أحد «إسرائيل» من الورطة التي وجدت نفسها فيها.

من الواضح أن أيًّا من المرشحين لتشكيل الحكومة سيكون أمام مهمة صعبة لبناء الائتلاف القادم، ولن تكون العملية بسيطة على الإطلاق، نظرًا لتعقيدات تشكيل الائتلافات التي قد تنشأ، وهذا يؤكد أن حكومة إسرائيلية مستقرة لن تظهر على الأرجح.

ثانيًا: الانعكاسات الداخلية

تسبّبت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة بحالة من الاضطراب غير المسبوق، وبات ساستها يعيشون حالة أشبه ما تكون بالدوار، يصدر عنها ضوضاء، ويوشك هؤلاء الساسة أن يفقدوا السيطرة، حتى بدوا في خطاباتهم الأخيرة كمن يخسرون حياتهم السياسية، ودأبوا على تقديم الاستعراضات لزعماء يحاولون تفكيك مؤسسات الدولة من الداخل، ويواصلون بث الأكاذيب، وكلمات الكراهية باتجاه خصومهم السياسيين، وحديثهم الدائم عن المؤامرة

الكبيرة منذ سقوطهم الانتخابي، وفي النتيجة فإن وضعهم السيئ ازداد سوءًا، بدلًا من تحسّنه. أظهر السلوك السياسي الأخير للساسة الإسرائيليين في مرحلة ما بعد إعلان نتائج الانتخابات أنهم لم يعودوا مؤهّلين لإدارة «إسرائيل»، وفي حين أنه يُفتَرض بكل واحد منهم أن يكون رئيس الحكومة القادم، إلا أنهم يواصلون الانقضاض على الدولة لتفكيكها من الداخل، ولا يفوّتون أي لحظة، بل يلومون أهم مؤسساتها بما يصفونه بـ «الانقلاب» عليهم، والنتيجة أن الساحة السياسية الإسرائيلية أصبحت معقدة للغاية.[5]

> **أظهر السلوك السياسي الأخير للساسة الإسرائيليين في مرحلة ما بعد إعلان نتائج الانتخابات أنهم لم يعودوا مؤهّلين لإدارة «إسرائيل»**

وبمجرد انتهاء صلاحية الخيار الممنوح لنتنياهو من خلال كتاب التفويض بتشكيل الحكومة، فسيصبح السيرك السياسي في «إسرائيل» أقل اضطرابًا، وحتى يحدث ذلك، يمكننا توقع أسابيع طويلة من التسمم السياسي، وتدمير الأعصاب الحزبي، وعدد من الاضطرابات الميدانية بين الإسرائيليين، بسبب «جنون العظمة» الذي يسيطر على زعماء السياسة الإسرائيلية قبل وخلال الدورة الانتخابية الرابعة خلال عامين.[6]

تمر «إسرائيل» في أزمة تاريخية لا مجال لحلّها، لأن مصدرها هو عدم التوافق بين مكوناتها، ولذلك تحتاج مؤسساتها لتغييرات هيكلية، وفي آخر أربعة انتخابات برزت ظاهرتان غريبتان، أُولاهما أنه لم يتحدث أي سياسي إسرائيلي عن أربعة انتخابات متتالية دون أن يكون القرار الواضح دليلًا قاطعًا على أن النظام الانتخابي الحالي غير عملي، وثانيتهما أنه منذ أكثر من عامين، تخوض كتلتان سياسيتان مركزيتان مواجهة صفرية، وتشنّان حرب إبادة سياسية، وأعطت هذه الظواهر الغريبة إشاراتها في العديد من الاحتجاجات الجماهيرية. نتيجة لذلك، ظهرت مشكلات عميقة خلال الحملة الانتخابية الأخيرة بكامل قوتها، وهو ما أوصلهم إلى شفا حرب أهلية، ولذلك فإن هذه الأزمة التاريخية يخوضها معسكران، ليس فقط أفكار اليسار واليمين، بل من الناحية العملية، فإن الخريطة السياسية باتت مقسمة بين معسكرين يمثلان الهياكل الاجتماعية والتاريخية.

أدّت الانتخابات الأخيرة إلى زيادة الاستقطاب بين الإسرائيليين، وظهور أسئلة جديدة عن أيّ نظام سياسي جديد يريدونه؟ وما طريقة الانتخابات التي قد تضمن تمثيل مصالحهم؟ وكيف يمكن التوصل إلى إجماع حول القواعد السياسية للعبة الجديدة، بعد أن أثبتت الاحتجاجات الأخيرة أن «إسرائيل» محاصرة في جسد مريض، وتحتاج مؤسستها إلى تغييرات هيكلية، وحان الوقت للتخلي عنها، والمضي قدمًا إلى الأمام؟[7]

مع العلم أن تمسك نتنياهو بالسلطة، قد يؤدي إلى انتخابات خامسة؛ لأنه العقبة

الوحيدة أمام تشكيل حكومة يمينية مستقرة، وهو مستعد أن «يحرق النادي» إن لم يبق فيه، وسيحكم التاريخ كيف يمكن أن يؤدّي صراع (الأنا) إلى انتخابات خامسة، والنتيجة أنه يقود «إسرائيل» إلى الفوضى، ولا يوجد تعريف آخر لما يقوم به، فليست هناك حكومة عاملة، والمناقشات في مجلس الوزراء غير منظمة، والكنيست بصعوبة يعمل، والإسرائيليون أمام رجل متهم بثلاث لوائح اتهام خطيرة.[8]

إن محاولات تشكيل حكومة جديدة أكدت أن الإسرائيليين أمام بداية لفترة صراعات داخلية ومقايضة ورشوة مباشرة، ومكائد لا تنتهي، فالساحة السياسية في «إسرائيل» تتحرك، وهناك سيولة جديدة، والمزيد من الانقسام السياسي، وعلى عكس الجولات الانتخابية السابقة التي تنافست فيها كتلة اليمين بقيادة نتنياهو مع تحالف الوسط بقيادة أزرق-أبيض، جاءت الانقسامات السياسية هذه المرة، بين أحزاب أصغر.

أمّا معسكر اليمين فقد انقسم بظهور قوى جديدة، بعضها لمصلحة نتنياهو والصهيونية الدينية، وبعضها ضده، كأحزاب «أمل جديد» و«أزرق-أبيض» بقيادة غانتس، وكذلك فعل شريكه السابق حزب «يوجد مستقبل»، ولم يتّحد حزبا العمل وميرتس من اليسار، بل تنافسا مع بعضهما للحصول على الدعم في ميدان مزدحم بالفعل، كما انقسمت القائمة المشتركة بقيادة منصور عباس الساعي لتعزيز اندماج أكبر في الساحة السياسية الإسرائيلية. لقد عزّزت الانتخابات الأخيرة مكانة الأحزاب اليمينية الراديكالية، وأكدت ما كان واضحًا لبعض الوقت، وهو أن النظام السياسي مشلول تمامًا، لأنّه في ظل ما شهدته الجولة الانتخابية الرابعة في أقل من عامين، أخفق نتنياهو وحلفاؤه اليمينيون مرة أخرى في الحصول على أغلبية في الكنيست، وكذلك لم يتمكن منافسوه من إنشاء بديل قابل للتطبيق للسيطرة على السياسة الإسرائيلية.

أخذ تعزيز مكانة اليمين الإسرائيلي المتطرف جملة من المؤشرات، أهمها نجاح هيمنته السياسية بقبول ما لم يقبله أي زعيم إسرائيلي علانية، وبخاصة من العنصرية اليهودية الصريحة، واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من السياسة الإسرائيلية، عبر عدد من أعضاء الكنيست الجدد من خريجي الحركة الكاهانية، ممن يعبرون عن كراهية عميقة للعرب والفلسطينيين. أثارت الكراهية التي أسفرت عنها الانتخابات الأخيرة ردود فعل حادة داخل «إسرائيل» والجاليات اليهودية، بما فيها خطاب التفوق العنصري للعناصر اليمينية المتطرفة، المدعومة من الزعماء الدينيين الذين وجدوا أتباعًا في قلب الليكود، وهذا لا يؤدي فقط لتفاقم الانقسامات العميقة في المجتمع الإسرائيلي، بل يهدد بتقويض ما تبقى من ديمقراطية «إسرائيل» الهشة بالفعل. إنّ الانتخابات الإسرائيلية تسببت في تمزّق «إسرائيل» إلى أشلاء، وتنامي مؤشرات خيبة الأمل العامة، ووجد ترجمته في انخفاض

نسبة المشاركة في انتخابات 2021، وهي الأدنى منذ 2013، حيث كان الإقبال المنخفض واضحًا في معظم أجزاء الطيف السياسي.

وبدا لافتًا النسبة المتدنية من المشاركة فيها، بما لا يزيد عن ٪50، وهو ما عُدّ علامة حقيقية على فقدان الثقة فيمن يتحكم بآليات الدولة، وتدل على انهيار ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة نفسها، ولاسيّما على يد رئيس وزراء يُحاكَم بتهمة استغلال وضعه الرسمي لتحقيق مكاسب شخصية، والنتيجة عدم القدرة على تشكيل حكومة جديدة في الوقت الحاضر؛ بسبب تعمق الاستقطاب المتصاعد.

إن الحصيلة الواضحة للانتخابات الأخيرة أنه لسنوات عديدة لم تكن «إسرائيل» ذات سياسة وإستراتيجية واضحة وطويلة الأجل، مما يتطلب تكريسها بتشريع قانوني مصادق عليه من قبل الكنيست، خصوصًا أن «إسرائيل» تحيي ذكرى تأسيسها الـ73، وكشفت عن العديد من نقاط ضعفها، ومن أهمها عدم الاستقرار السياسي داخل الحكومة، وانعدام الثقة بين الناخبين والمرشحين، والعلاقة غير المرضية بين الوزارات الحكومية.[9]

ورغم ما قام به نتنياهو من أداء سياسي، لكنه للمرة الرابعة في سنتين لم يحصل على

ثقة أغلبية الإسرائيليين، وسط إصراره على محاولة الاحتفاظ بكرسيه، رغم ما يتسبب ذلك في انقسامات حادة؛ لأن انتخابات مارس 2021 الرابعة خلال عامين، كادت أن تكون نتائجها في متناول يده، بعد أن أخفق في ثلاث جولات انتخابية متتالية في الحصول على أغلبية قوية تؤهّله لتشكيل الحكومة، رغم أنه حشد كل مهاراته السياسية الكبيرة للتغلب على منافسه الرئيس بيني غانتس، وبصعوبة بقي ممسكًا بالسلطة، عقب إغرائه له بالانضمام إلى ائتلافه. لكن نتنياهو أخفق في الانتخابات الرابعة عام 2021 في الظفر بموقع رئاسة الحكومة رغم جهوده في توفير لقاحات كورونا، وتوقيع اتفاقيات تطبيع مع أربع دول عربية، وما سجّله الموساد من عمليات ضد برنامج إيران النووي، وصمود الاقتصاد الإسرائيلي تحت إدارته في أزمة كورونا، وتعافيه منها بسرعة نسبيًّا.[10]

عاشت «إسرائيل» حالة من الشلل السياسي؛ بسبب انشغالها في أزمتها الحزبية الداخلية المستحكمة، التي تفاقمت مع الانتخابات الأخيرة، وهذا يجعل مجلس الوزراء لا يتفرغ لمعالجة عدد من القضايا السياسية والأمنية الملتهبة، في حين أن الإسرائيليين يدفعون الثمن، وفي الوقت الذي ينخرط فيه السياسيون الإسرائيليون، مرة أخرى، في أعمال تشكيل الحكومة المقبلة، ويوجد خلاف بين نتنياهو وغانتس، فما تزال عدة قضايا ملحّة عالقة تتعلّق بالسياسة الخارجية والأمنية.

ولم يعد نتنياهو يعقد اجتماعات مجلس الوزراء والمنتديات ذات الصلة، تاركًا قضايا مهمّة من دون حلّ، مع اقتراب انعقاد جلسات استماع مقررة لمحاكمته، مما شغله أمام جلسات الاستماع، وبقيت القضايا المطروحة على جدول الأعمال الحكومي والأمني في إسرائيل، من دون توفير ردود عليها. الخلاصة أن ما يشهده المجتمع الإسرائيلي من حملات انتخابية زاد من حدة الاختلافات الاجتماعية والسياسية التي تنخر في أساس التماسك الاجتماعي الإسرائيلي. ورسَّخَ استمرار الأزمة السياسية ضعف هذا المجتمع، وشجع على شن هجمات معادية ضده، فضلًا عمّا يثيره من صعوبات في علاقات «إسرائيل» السياسية، وبخاصة مع دول المنطقة التي توصلت معها إلى اتفاقيات تطبيع.

ثالثًا: التفاعلات الفلسطينية

انعكست الانتخابات الإسرائيلية على التعامل مع الوضع الفلسطيني، ولذلك شهد قطاع غزة العديد من الانفجارات والتوترات، رغم أن الهدف الإسرائيلي يكمن في عدم اندلاع «الانتفاضة الموقوتة»، كما يصعد قواته في الضفة الغربية، نتيجة الحماسة الدينية بعد الاشتباكات في القدس.

مع العلم أن أحداث القدس تركت أصداءها، ليس فقط في غزة، ولكن أيضًا في الدول العربية، فكل حدث غير عادي في المدينة المقدسة، خاصة إن كان ذا طبيعة عنيفة كما في

الأيام الأخيرة، يكتسب على الفور أهمية دينية، ويسهم في تفجير العاطفة الدينية التي تتزايد قوتها بسبب شهر رمضان. وتشهد القدس أيامًا حساسة، وهذا يتطلب من الجيش وأجهزته الأمنية بذل الجهد الرئيس لتهدئة العاصفة في القدس.

ألقى إخفاق النظام السياسي الإسرائيلي بظلاله على عدم تحقيق الاستقرار المطلوب تجاه الفلسطينيين، ومن ذلك النشاط العسكري المنتظم للجيش الإسرائيلي، وصعوبة التخطيط للمستقبل، وبخاصة على صعيد العلاقة مع الفلسطينيين، وطالما أن الانتخابات الإسرائيلية الرابعة لم تسفر عن نتيجة واضحة، فهناك احتمال معقول بإجراء جولة خامسة في فترة قصيرة خلال عامين، وهذا الوضع لا يشير فقط إلى مشكلة إسرائيلية داخلية، بل إنه يقوض أمنها القومي، ومكانتها الدولية، وسلوكها المستقبلي تجاه الفلسطينيين.

لعل أبرز مثال للتأثير السلبي لتكرار الانتخابات في الأمن الإسرائيلي الافتقار إلى قرارات الميزانية المتوسطة والطويلة الأجل. وعندما تولى رئيس الأركان أفيف كوخافي منصبه حاول إطلاق خطة متعددة السنوات تسمّى تنوفا للأعوام 2020–2024، لكن الأزمة السياسية بفعل الانتخابات المتكررة أدت إلى عدم حصول الخطة على موافقة القيادة السياسية، وبات الجيش بدون ميزانية متعددة السنوات، وهو ما يجعل حالة عدم اليقين تسود أعماله، وهذا تجلى في حالة الإرباك لدى إدارة الملّفات العالقة مع الفلسطينيين.

إنّ عملية اتخاذ القرار الأمني الإسرائيلي تجاه الأوضاع المتفجرة في الضفة الغربية وقطاع غزة تضررت؛ لأن المستوى السياسي مشغول بإدارة الأزمات السياسية، وتنظيم الحملات الانتخابية. وتضاءل الوقت المتبقي للمناقشة والعمل بجدية في مواجهة التحديات الأمنية، ورغم استمرار المستوى البيروقراطي–المهني في المؤسسة العسكرية، إلا أنها لا تزال لا تملك سلطة اتخاذ القرارات التي تتطلب مشاركة المستوى السياسي.

إنّ الأزمة السياسية الإسرائيلية المستمرة أضرت بالردع أمام الفلسطينيين، رغم أنه يُنظَر لإسرائيل على أنها قوة عالية التقنية، وقوية اقتصاديًّا وعسكريًّا، لكن هذه الصورة باتت متشققة، بسبب عدم القدرة على تشكيل حكومة مستقرة، والتصدّي الفعّال للتحديات الأمنية التي تواجه «إسرائيل».

أكثر من ذلك، فإن الأزمة السياسية المستمرة رسّخت صورة «إسرائيل» لدى الفلسطينيين بوصفها دولة مقسَّمة، وقد تنهار تحت الضغط، وهذه هي الصورة المفضلة في نظر النخبة السياسية في عدد من الدول المعادية، التي لا تخفي شوقها إلى اليوم الذي تنهار فيه «إسرائيل» بسبب الضغوط الداخلية، وهذه صورة شائعة بين من يعتقدون بأن الدولة اليهودية ظاهرة مؤقتة، وتعطي الأمل لأعدائها بمواصلة النضال ضدها.[11]

في الوقت ذاته، فقد أسهم الاستقطاب السياسي والأزمة الحزبية الإسرائيلية في

إفساح المجال أمام المستوطنين اليهود المتدينين لتنفيذ المزيد من اقتحامات المسجد الأقصى، وهذا تسبب في اندلاع هبة باب العامود، التي أثارت ردود فعل فلسطينية وعربية ودولية غاضبة، ودفعت المقاومة الفلسطينية لتصعيد هجماتها ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ترك العدوان على غزة تأثيراته المباشرة على الأوضاع السياسية والحزبية في «إسرائيل»، فقد بات واضحاً أن نتنياهو بادر بهذا العدوان على غزة والقدس لتحسين مواقعه السياسية الداخلية، بعد أن أخفق في تشكيل حكومته بموجب التفويض الرئاسي الذي حصل عليه، وحين بدأ خصمه يائير لابيد زعيم حزب «يوجد مستقبل» جهوده لتشكيل حكومة بديلة، سارع نتنياهو لإعطاء المستوطنين موافقته باقتحام المسجد الأقصى، كي لا تذهب أصواتهم لمصلحة لابيد، ولذلك فور اندلاع الحرب على غزة، تحقّق أول أطماع نتنياهو من خلال انسحاب نفتالي بينيت زعيم حزب «يمينا» من معسكر لابيد، وقرر الانضمام الى كتلة نتنياهو.. ولكن فور إعلان وقف إطلاق النار عاد بينيت أدراجه إلى لابيد من جديد، وتوصلا أواخر مايو إلى الخطوط العامة للحكومة الجديدة الضيقة بدون نتنياهو، رغم أن الطريق لن يكون معبداً، لأن الأخير سيبذل قصارى جهده لإفشالها، وجعل عمرها قصيراً إلى الحد الأقصى، وهذا يجعلنا أمام سيناريوهين اثنين، إما أن تخفق جهود خصوم نتنياهو في تشكيل حكومتهم في اللحظات الأخيرة، ومن ثمَّ الذهاب مضطرين إلى انتخابات خامسة، أو تجاوزهم لكل العقبات الماثلة، واجتيازهم لعنق الزجاجة، وإعلان حكومتهم، ولو في شكلها الضيق المعلن.[12]

رابعًا: التأثيرات العربية والدولية

وهذا هو الواقع بعد أربع جولات انتخابية متتالية، أخفقت في حل المأزق في الكنيست لمدة عامين، وبالتزامن مع مرور أقل من عام على التطبيع بين «إسرائيل» وأربع دول عربية، وهذا العرض الانتخابي اللامتناهي، وعدم الاستقرار المصاحب له في إسرائيل الذي أسفر عن صعوبة كبيرة في تنفيذ الاتفاقيات التي لم يجف حبرها بعد.

وبصرف النظر عن تعليق الشركاء الجدد والحلفاء المحتملين الآخرين لإسرائيل حتى تتضح الأمور فيها، فإن الدول العربية لا توافق على استخدامها أرضية خصبة لزيادة حظوظ وفرص السياسيين الإسرائيليين، وبخاصة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.[13]

هذا الأمر لا يبدو جيدًا، لأن حلفاء «إسرائيل» العرب لا يحبّون عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل، وهم لا يعرفون طبيعة العملية السياسية لديهم، نعم، صحيح أنهم لن يلغوا اتفاقات التطبيع معها، لكنهم غير مهتمين حاليًّا بأكثر من ذلك، ويريدون أن يروا ما ستكون عليه أجندة الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

وإذا كانت الاتفاقيات التطبيعية جرى توقيعها خلال فترة ولاية نتنياهو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فإنّ الأخير لم يعد في السلطة، ومستقبل نتنياهو السياسي غير

مؤكّد، والحلفاء العرب لا يعرفون من سيحلّ محلّه، ولذلك فهم قلقون بشأن مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية، وهم يدركون جيدًا أنّها تعيش في فترة من عدم اليقين السياسي عندما وافقوا على تطبيع العلاقات معها. ظهر لافتًا أنه لم يكن أحد من الحلفاء العرب في عجلة من أمره لمساعدة الحملة الانتخابية لنتنياهو، الذي يتمتع بتاريخ طويل من محاولته الاستفادة من موقعه على المسرح العالمي للحصول على أوراق اعتماد سياسية، ويميل لعقد اجتماعات رفيعة المستوى، أو السفر في فترات ما قبل الانتخابات.

في 2019 حاول نتنياهو تنظيم زيارة للمغرب مرتين، عُدَّت محاولة لتحسين وضعه السياسي، قبل توجه الإسرائيليين لصناديق الاقتراع للتصويت في انتخابات 9 أبريل، وفي ديسمبر 2019 حاول مرافقة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في زيارة للمغرب، الذي رفض الفكرة، على أمل تسجيل إنجاز دبلوماسي حقيقي لتحسين فرصه السياسية.

ورفض الملك الأردني عبد الله الثاني الطلبات المتكررة من نتنياهو للقائه، رغم أنه التقى سرًّا بوزير الحرب بيني غانتس؛ لأنه من الواضح جدًّا للأردنيين أن أيّ لقاء مع نتنياهو سيستخدمه فورًا لأغراض الانتخابات، حتى إن الإمارات العربية المتحدة تردّدت في استضافته خوفًا من اتهامها بالتدخل في الانتخابات الإسرائيلية، رغم أنه أرسل رئيس

الموساد يوسي كوهين لإقناعها بتغيير رأيها، بدون جدوى.

أراد نتنياهو استغلال زيارته للإمارات للإعلان عن صندوق بعشرة مليارات دولار تستثمره الإمارات في إسرائيل، وهذا أثار غضب المسؤولين فيها، وأزعجهم هذا الأمر قليلًا، وصدر تصريح مسؤول كبير فيها كأول إشارة علنية على غضبها منه.

ورغم التوافق الخليجي مع نتنياهو بشأن إيران، فإنهم لا يثقون به كثيرًا، وفي الآونة الأخيرة تضاءلت هذه الثقة قليلًا، وقد سعت عدد من الدول العربية لإرسال رسالة ليس فقط لنتنياهو، ولكن لكل زعيم إسرائيلي آخر لديه خطط مماثلة، مفادها أنهم لن يكونوا جزءًا من المنافسة الداخلية في الساحة السياسية الإسرائيلية، وقد يكون هذا السبب الذي يجعل السعوديين أكثر حذرًا في التقارب من إسرائيل، رغم أن علاقاتهما سرٌّ مكشوف.

على الصعيد الدولي، تركت الجولات الانتخابية الإسرائيلية المتكررة، بالتزامن مع وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض آثارها المباشرة على دخول «إسرائيل» والولايات المتحدة في مسار تصادمي، فالخوف في تل أبيب أن اتصالاتها وتنسيقها مع الإدارة الديمقراطية لا يُرتَجى الكثير منها. نعم، شكلت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة فرصة أمام الإدارة الأمريكية لمحاولة التخلص من نتنياهو، وترقية أحد المرشحين الذي سيكون أكثر «راحة» لها. وقد تدخلت الإدارات الأمريكية السابقة، بما في ذلك إدارة أوباما، التي شغل بايدن منصب نائب الرئيس فيها، في السياسة الداخلية لإسرائيل، لكنها كانت تدخلات غير ناجحة، رغم أن فوز نتنياهو أثار استياء واشنطن، وفورًا نشأت توترات بينهما، ولاسيَما على صعيد الملف النووي الإيراني.

تمثّل دخول «إسرائيل» في مواجهة مع بايدن، في مؤشرات، أهمّها فتور العلاقات مع الإدارة الديمقراطية الأمريكية، وهو ما تطلب منها الاستعداد للمواجهة المقبلة، مع أنها تعتقد أن واشنطن تواجه محيطًا من المشكلات والتحديات، بدءًا من التعامل مع كارثة كورونا وتحدّي اللقاح، مرورًا بالصعوبات الاقتصادية، والتظاهر بتمويل إصلاحات ضخمة من خلال ضرائب جديدة، وفي غضون ذلك، لا تزال الولايات المتحدة ممزقة اجتماعيًّا بين معسكرين سياسيين لا تربطهما علاقة، ناهيك عن المواجهة المتصاعدة مع روسيا، والتوترات مع الصين، وانعدام الثقة من جانب الحلفاء التقليديين مثل السعودية.

كما أن «الحمض النووي» للحزب الديمقراطي الجديد، يؤكد أن أجزاءً منه معادية لوجود «إسرائيل»، ولذلك تلقت دعوة من السيناتور الديمقراطية إليزابيث وارين؛ لمنع «إسرائيل» من استخدام المساعدة العسكرية التي تتلقاها من الولايات المتحدة لتنفيذ عملياتها في الضفة الغربية، وسارع زميلها في الحزب ذاته بيرني ساندرز للانضمام إليها، والإعراب عن دعمه لتقييد المساعدات العسكرية لإسرائيل.

ورغم كل ذلك، فإن «إسرائيل» لم تسمع حتى الآن عن نية أمريكية لسحب سيادتها على مرتفعات الجولان، أو نقل السفارة من القدس إلى تل أبيب، رغم أن واشنطن جددت

القنصلية الأمريكية في شرقي القدس، لكن التقارب الحميم بين أمريكا و«إسرائيل» الذي برز في عهد ترامب أصبح باردًا في عهد بايدن، وتصريحاتهما الودية فارغة، والاعتراف بالاختلافات في الرأي بين جو بايدن وبنيامين نتنياهو يحوم حول الخلافات الحقيقية.

بعد أربع جولات انتخابية مبكرة، ومع وصول بايدن الى البيت الأبيض، يتضح الآن مدى خطأ تحركات نتنياهو في الولايات المتحدة، رغم أنه حظي فيها بالتعاطف والدعم، ولم يكن من المنطقي عدم التحيز معه في الساحة الأمريكية، ما يتطلب من «إسرائيل» أن تبدأ من نقطة انطلاق مفادها أن مواجهة مع واشنطن الديمقراطية ستأتي، وهي ستحدث في الملف الإيراني، وتحدث مع الفلسطينيين حول مناطق «ج» بالضفة الغربية، وسلوكيات فتيان المستوطنين.[14] في ذروة الخلافات الأمريكية الإسرائيلية، يجب عدم نسيان حقيقة أن تل أبيب هي العمود الفقري الوحيد المستقر للولايات المتحدة في المنطقة، وهي صديق حقيقي لها، من خلال القوة الكامنة في التحالف المشكل مع بعض الدول العربية ضد المصالحة الأمريكية مع إيران.

في الوقت ذاته، فإن إحدى المشكلات التي تواجه «إسرائيل» مع يهود الولايات المتحدة، وبخاصة بعد الجولات الانتخابية الأربع الأخيرة، هي أن هناك فرقًا كبيرًا بين من يشعرون بالشك المتغلغل بشأن استمرار وجود إسرائيل، ومن لم يختبروا هذه الشكوك، والنتيجة أن هؤلاء اليهود لا يفهمون التهديدات القائمة على «إسرائيل»، ولا يشعرون بمشاعر إيجابية تجاهها، وباتت علاقتهما متشائمة ومعقدة للغاية.

على الصعيد الدولي، ظهر لافتًا تزامن الانتخابات الإسرائيلية، والأزمة الحكومية، مع صدور قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن فتح التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وجاء الرد الإسرائيلي بعدم التعاون مع المحكمة، وقد جاء ذلك بفعل حالة الاستقطاب الحكومي والحزبي والسياسي.

يعتقد الإسرائيليون أن تكرار الانتخابات مناسب للهروب من التحقيق الدولي، لكنّ صنّاع القرار الإسرائيلي، المنشغلين بالانتخابات والائتلافات الحكومية، لا يفهمون جوهر رسالة المحكمة، وكأنه جرى القبض عليهم وهم مخطئون.

وهكذا جاء رد «إسرائيل» على المحكمة الدولية بأنه ليس لديها سلطة التحقيق بجرائم الحرب في قطاع غزة والضفة الغربية، عقب جلستين برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وحضور عدد من كبار الوزراء وقادة الجيش والأجهزة الأمنية، الذين تأثروا بتبعات ونتائج الأزمة السياسية المستحكمة في إسرائيل.[15]

خاتمة

لا يبدو أننا أمام طيّ قريب لصفحة الانتخابات الإسرائيلية، وما أسفرت عنه من إشكاليات حادة، وتباينات قاسية بين الإسرائيليين أنفسهم، وبينما تخرج هذه السطور إلى حيز النشر، فإننا قد نكون أمام تحضيرات جديدة لانتخابات مبكرة خامسة، أو تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، لن

يكتب لها البقاء طويلًا، أسوة بسابقاتها. هذا يعني أن المشهد الإسرائيلي سيبقى في دائرة الخلافات الحادة حتى إشعار آخر، وهو واقع غير مسبوق في تاريخ «إسرائيل»، وهذا سيترك نتائجه السلبية على الواقع الإسرائيلي الداخلي، فضلًا عن إسقاطاته الخارجية والإقليمية والدولية.

الهوامش والمراجع:

1. يارون أبراهام، خيارات الإسرائيليين لرئيس الحكومة القادم، القناة 12، 27 مارس https://www.mako.co.il/news-columns/2021_q1/Article-4da824ab3927871027.htm?partner=lobby
2. شموئيل روزنير، سيناريوهات إسرائيلية لما بعد الانتخابات، هيئة البث الإذاعي والتلفزيوني «كان»، 26 مارس https://www.kan.org.il/Item/?itemId=102835:
3. شموئيل روزنير، موازين القوى في الكنيست، نشرته هيئة البث الإسرائيلية «كان»، 24 مارس https://www.kan.org.il/Item/?itemId=102714
4. إيلان يشوع يهودا، حكومة يمين بدون نتنياهو، صحيفة «مكور ريشون»، 23 أبريل: https://www.makorrishon.co.il/opinion/339801/
5. رافي لاوفرت، ماذا تبقّى في جعبة الساسة الإسرائيليين؟ موقع «نيوز ون»، 5 أبريل: https://www.ynet.co.il/news/article/SkoreBdrO
6. موشيه كلوغافت، انطلاق المشاورات الحزبية الإسرائيلية، القناة 12، 24 مارس: https://www.mako.co.il/news-columns/2021_q1/Article-98dcc8cb1336871026.htm?partner=lobby
7. أفنير بن زاكين، سباق التنافس الحزبي لتشكيل الحكومة، معاريف، 2 مايو: https://www.maariv.co.il/journalists/opinions/Article-837564
8. آفي بنياهو، نتنياهو يسمّم الأجواء الإسرائيلية، معاريف، 30 أبريل: https://www.maariv.co.il/journalists/Article-837314
9. ديفيد هورويتس، كيف سيكون شكل الحكومة الإسرائيلية القادمة؟ موقع «زمن إسرائيل»، ا أبريل https://www.zman.co.il/209975/
10. إيتمار آيخنر، السياسة الإسرائيلية عالقة بسبب الأزمة الحكومية، يديعوت أحرونوت، 1 أبريل: https://www.ynet.co.il/news/article/SJK5mxZHu
11. أفرايم عنبار، هكذا تضر الأزمة الحكومية بالأمن القومي لإسرائيل، القناة 12، 1 أبريل: https://www.mako.co.il/news-columns/2021_q1/Article-4b9e99be5338871027.htm?partner=lobby
12. كتب هذا المقال وأرسل للنشر قبل حدوث التطورات الأخيرة في غزة وقد أضيفت هذه الفقرة خلال عملية النشر
13. لايزر بيرمان، مستقبل المشاورات الحكومية، موقع «زمن إسرائيل»، 18 أبريل: https://www.zman.co.il/214140/popup/
14. نداف هعتسني، «إسرائيل» تتأهب لكل السيناريوهات القائمة، معاريف، 24 أبريل: https://www.maariv.co.il/journalists/Article-835640
15. كيرن بيتسلئيل، هكذا تتحضّر «إسرائيل» للمحكمة الجنائية الدولية، القناة 12، 8 أبريل: https://www.mako.co.il/news-politics/2021_q2/Article-f238ed86313b871026.htm